

التعريب والصرف العربي

مقدمات أصولية عامة

أ.د. أحمد العلوي (*)

اهتم الصرف العربي أساسا بالزائد والأصيل وبالإبدال والقلب والإعلال وأمور أخرى قريبة، واتجه اهتمامه على الخصوص إلى التصنيف، فصنف الكلمات بحسب عدد الحروف؛ أي بحسب الحجم، وصنف الحروف بحسب الزيادة والتجرد والإبدال وغير ذلك. كانت غايته تسهيل الطريق إلى معرفة أوزان الكلمات العربية. إن كانت قضية الأوزان ظاهرة في العروض، فهي على درجة أدنى من البيان في الصرف، وعلى درجة أدنى من ذلك في الإعراب؛ أي المباحث النحوية أو التركيبية أو الجمالية، كانت الغاية هي معرفة الموازين المناسبة. في العروض احتاجوا إلى استخراج مقولات مثل السبب الخفيف والسبب الثقيل والوتدين وغير ذلك من المفاهيم، لأن ذلك يمكنهم من وصف التغيرات الطارئة على الميزان أو البحر. أما في الصرف فاحتاجوا إلى مفاهيم القلب والإبدال وغير ذلك للغاية نفسها في الموازين الصرفية. وأما في النحو فقد كان الأمر أقرب إلى الصرف، فإنهم عرفوا فيه الزائد والأصل والفرع والحذف، ولكنهم عجزوا عن حصر العبارات اللغوية في موازين محدودة العدد كالموازين العروضية، وإن كانوا أرجعوا العبارات كلها إلى ميزاني الفاعلية والابتداء في المرفوعات، وإلى ميزان المفعول به في المنصوبات، وإلى الجار في المجرورات. كل مرفوع مبتدأ أو فاعل أو مقيس عليهما، وكل منصوب مقيس على المفعول به، وكل مجرور محمول على ما عمل فيه الجار. كانت الغاية استخراج الصور الأصلية وحمل الصور الفرعية عليها، كالحال في العروض الذي ليس إلا استخراجا للصور العروضية الأصلية وما يصاحبها من صور فرعية بالحذف والتغيير بأشكال شتى. يلاحظ أن الهدف إن بلغ في العروض، فإنه لم يتحقق الوصول إليه بصورة واضحة في النحو. لماذا؟ لأن البنيات المطلوبة في العروض بنيات موسيقية يمكن حصرها بمتابعة الإنتاج الشعري، أما في النحو فالعبارات لا حصر لها طولاً ولا عرضاً. هي من الناحية النظرية لا نهائية. من الناحية النظرية لا من الناحية الفعلية، فإن لها فيها

(*) رئيس اتحاد اللسانيين المغاربة.

طولا وعرضا معلومين. طولها وعرضها هو طول وعرض المتكلم الطبيعي الذي له بداية وله نهاية وعدد عباراته محصور بين يوم نشأته ويوم مماته، لذلك عوض النحوي التفعيلة والصدر والعجز والبيت بمفاهيم أخرى، لعل أبرزها المقولات والوظائف والعوامل.

إن كانت البنية العاملة والعروضية والصرفية في علاقة تماثلية، فإن ما يحدد ذلك التماثل هو اجتماع تلك البنيات على تجريد المادة اللغوية من المعنى واللفظ. البنية العاملة تمارس التجريد بواسطة المقولات والوظائف الناتجة عن الأحكام العاملة، والبنية العروضية بواسطة التفعيلات السبعة، والبنية الصرفية بواسطة الأوزان الصرفية الفعلية والاسمية المزيده والمجردة، التي لا تتجاوز الرباعي في المجرّد من الأفعال، وتتجاوز ذوات الأربعة في الأسماء إلى أحجام أعلى. الحقيقة أن هدف النحو والصرف والعروض كان هو البحث عن شيء واحد هو الموازين، ثم اختلفت أسماء الميزان في النحو وعوضت بالأنماط العاملة، ولذلك سبق لي أن تحدثت عن الميزان العملي في كتابات سابقة لي بالفرنسية تقريبا للتناول النحوي من تناول الصرفي والعروضي. التفاعيل سبعة في العروض، تتحول وتتالف ويتحول بعضها إلى بعض بسبب التغيرات التي تصيبها. في مقابل التفاعيل هناك في النحو المقولات الثلاثة أو الأربعة، إن أضفنا الخالفة كما فعل المتأخرون من النحاة، وهناك الوظائف المشتقة من البنية العاملة بواسطة المقولات، فالعاملية علاقة بين مقولات تنتج وظائف. وفي الصرف هناك الأوزان الصرفية وفي الأحوال كلها يتوفرون - النحوي والصرفي والعروضي - على أدوات ميزانية واضحة في حال العروضي، وغامضة في حال النحوي، ومتوسطة الوضوح في حال الصرفي.

في الأحوال الثلاثة تجنب النحاة والعروضيون والصرفيون الوقوف عند كائنات لغوية وسطى بين الكلمة والحرف في الصرف، وبين الجملة والكلمة في النحو، وبين البيت والتفعيلة في العروض.

الميزان الصرفي والتحليل البنائي

هل يغني الميزان عن التحليل البنائي للكلمات؟ الميزان تصوير والصورة لا تختلف عن الواقع إلا في الحامل. المتكلم الطبيعي حامل في حال الكلام الطبيعي وصور الكلمات حامل في حال الميزان. الحقيقة أن للميزان الصرفي منطقته الخاص، فهو ليس تحليليا بنائيا للكلمات وإن كان يقوم على تحليل مضمر لها. ما التحليل البنائي المضمر إذن القائم وراء الميزان الصرفي؟ بالمقارنة مع التحليل العاملي نلاحظ أن النحاة العامليين، وفي مقدمتهم سيبويه والخليل قبله، كانوا يقسمون المتصل اللغوي أقساما لا تجاوز المطلوب في التحليل العاملي نفسه. الحرف "إنما" قسم عاملي واحد عندهم وليس قسمين أو ثلاثة كما قد يجب أن يكون في نحو آخر وتحليل بنائي آخر. في الصرف لم يجاوز الصرفي المطلوب من الصرف؛ أي الأحجام والتفاوت بينها، لذلك لم يكن من الضروري عنده إقامة تحليل بنائي يتتافى مع غرض البحث عن الأحجام والتفاوت، واكتفى بتحليل بنائي يتعامل مع الكلمة بحسبانها كيانا غير قابل للقسمة مطلقا في الجزء الأكبر من أحكامه، ولا يستثنى من ذلك إلا مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي من الأفعال، وفيهما كانت القسمة بين كيان كلمي وحروف لا بين كيانات كلمية قائمة في الكلمة. والنتيجة هي أنه يمكن أن يقال إن الصرفي نظر إلى الكلمة بحسبانها كيانا لا ينقسم إلى كيانات صرفية متتابعة، وإن انقسم فإلى كيانات حرفية وصرفية. إن الحكم بالزيادة والتجرد والإبدال والإعلال كلها أدلة على ما قدمنا هنا. إنها دليل على انضمام تحليل بنائي في الصرف العربي نصطلح على تسميته بالتحليل البنائي الحرفي. سؤال إن كان الميزان الصرفي قائما على تحليل بنائي صرفي معين فهل يجب إلغاؤه عند تغيير التحليل البنائي؟ الجواب في ظني إن إعادة التحليل البنائي للكلمات العربية بصورة تُمكن من تضيق دائرة السماع وتعيد للعربية أدوات ذات قوة كبيرة، في المجال التعبيري عموما والاصطلاحي خصوصا، لا تتنافى مع الإبقاء على الأوزان، لكن ينبغي تعديل الأوزان بصورة تتناسب مع التحليل البنائي الذي يعترف بانقسامية الكلمة العربية. وذلك بيّن لأن أوزان صرف قائم على عقيدة التوحد الكلمي لا بد أن تختلف عن أوزان صرف لا يقوم على ذلك ويعترف بقيام صنفين على الأقل من الكلمات في العربية: الصنف البسيط والصنف المركب، ويخرج الصنف المركب من سجن التهميش الذي ألقته فيه النظرية الصرفية العربية القديمة. ننظر إلى الأمثلة التالية:

ربما أمكن بالاعتراف بالكيانات الوسطى في الكلمات العربية رد الرباعي المجرد مثل جعفر إلى ثلاثي متصل بلاحقة هي "أر". ويمكن أن نجد نظائر كثيرة لهذا في مثل "خنزير" إذ يحول إلى ثلاثي متصل بلاحقة هي "اير" وبهلول إذ يحول إلى ثلاثي متصل بلاحقة "اول". وهناك حالات يمكن أن ترد إلى ثلاثة كيانات، مثل مرزجوش وعضرفوط، هي كلمات لا ينبغي الإسراع إلى القول بأصل لها أجنبي، وإنما يجر إلى ذلك هامشيتها في الصرف العربي، وسماعيتها وعزلتها بحكم أحكام ذلك الصرف. يجوز أن تكون ثلاثية مؤلفة من "مرز" و"اج" و "اوش". والحال قريب من ذلك في عضرفوط. الصرفيون يزنونها بفعلول وفعلول وفعليل، وهم بذلك لا يعترفون بانقسامها إلى كيانات غير حرفية، ويحكمون لها بالوحدة الصرفية والسماعية وفقدان المعنى الصيغي والعزلة بين الكلمات العربية بنات الأصول الاشتقاقية القياسية. لننظر في كلمات أخرى: هرماس وزنه عند الصرفيين "فعمال"؛ أي أنه من الهرس، لكنهم لا يعرفون المعنى الصيغي للوزن كمعرفتهم له في فاعل ومفعول واستفعل وغيرها من الصيغ القياسية عندهم. يظل ذلك الميزان عقيما وهم يحكمون بالسماعية لمثل هذا وما تقدم في هذه الفقرة. لكن بالاعتراف بالكيانات الوسطى يمكن أن لا يكون من الهرس، وأن يكون ثلاثيا متصلا بلاحقة "ثلاثيا بحسب الخط العربي"، يكون مؤلفا من "هرم"+أس.

قيام البناء الصرفي على التحليل البنائي

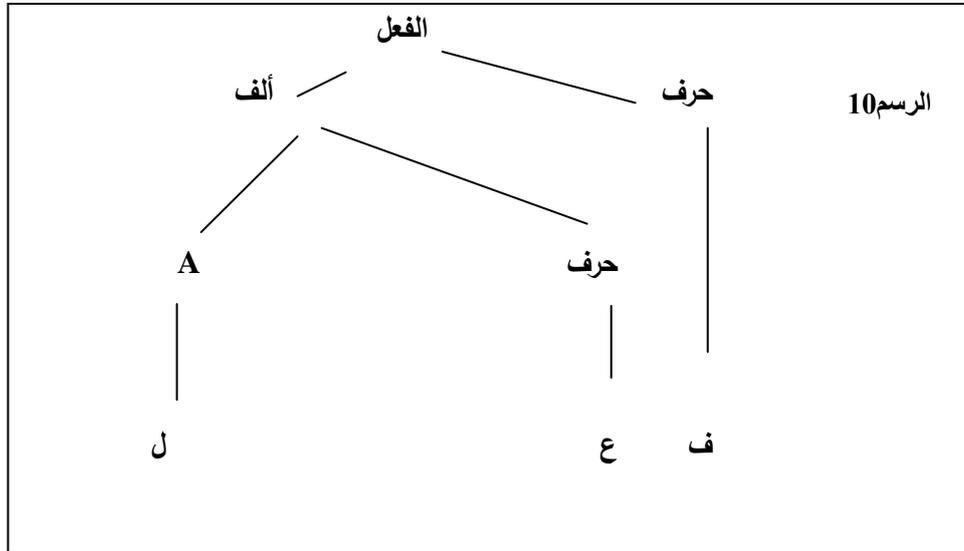
مثال الهمزة

مثال ذلك الفرق في المعاملة بين ميزان "سأل" وميزان "أدخل". في الحالة الأولى يكون الميزان "فعل"، وفي الحالة الثانية يكون الميزان "أفعل"، هنا نلاحظ أن الميزان عامل الهمزة بطريقة واحدة في كلمتين مختلفتين بنائيا فيها، عامل الهمزة في فعل السؤال معاملة الصوامت وعادلها بالعين في الميزان. أما في فعل الإدخال فلم يزن الهمزة أصلا بل جاء بها ووضعها في أول الميزان. ما القصة من الناحية البنائية؟ القصة هي أن "أدخل" تتألف من عناصر هي الهمزة والحركة والفعل، إن اتفقنا على الإشارة في الميزان إلى الهمزة بالهاء فإن الوزن يكون "هفعل". وبذلك تقترب العربية

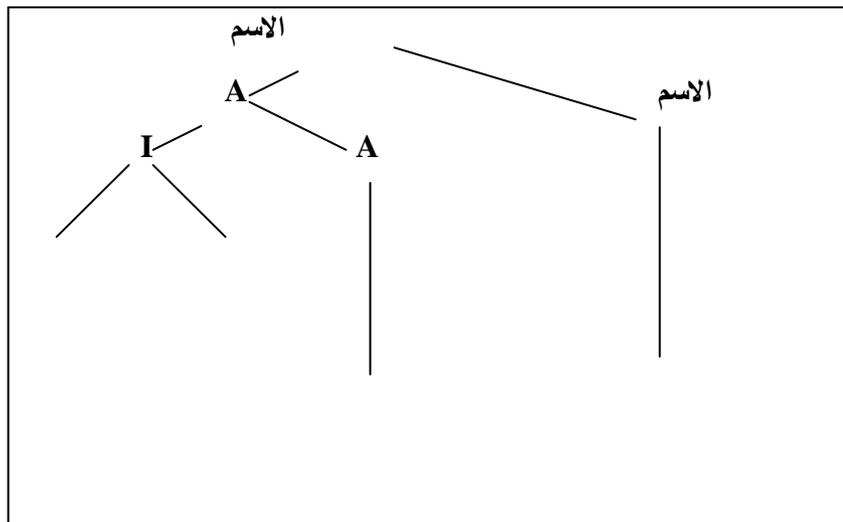
اقترابا لا مزيد عليه من صورة التعدية في لغات قديمة عروبية. لم يكن الصرفيون غافلين عن هذا، الغالب أنهم أدركوه ولكن العمل به يفضي إلى تدمير البناء الصرفي كله. كيف؟ لو افترضنا أنهم قالوا بالميزان هفعل، لترتب على ذلك أن يعاد النظر في الثلاثي المزيد، ولوجب أحد أمرين: إما أن يعد ميزان هفعل مجردا وإما أن يعد مزيدا بالهاء وذلك يؤدي إلى إعادة النظر في حروف الزيادة الصرفية. وأما إن عدّ مجردا فإن ذلك يؤدي إلى قطع الصلة الاشتقاقية القياسية بينه وبين الفعل الثلاثي المجرد وإلى البحث عن طرق لربطه بصور الفعل الرباعي المجرد. إذا وصل الأمر إلى هذه المرحلة انهار البناء الصرفي أو أنذر بالانهيار وتداعت لبناته. إذن لا شك أنهم عرفوا ما يجره عليهم الاعتراف بالهمزة صامتا وتجنبوا إظهارها في الميزان ليسلم لهم الثلاثي المزيد. دليل معرفتهم حديثهم عن الفعل هراق بمعنى أراق وتصاريفه التي تمثل فيها الهاء خطأ وميزانا، والمسافة قريبة بين معرفة ذلك ومعرفة دور الهمزة في الميزان وما يجر إليه الاعتراف بها من إنكارها. قد يكون غرض إنقاذ البناء الصرفي وراء ما ذكرنا وقد يكون الخط وطبيعته وراءه وقد يكون الخط وضع على تلك الشاكلة لأهداف نحوية صرفية. الكل جائز لكن قد يقول قائل: " لو فرضنا أن النحاة والصرفيين وضعوا خطأ خاصا بهم غير الخط الجاري به العمل أو الخط الإملائي لما وقعوا فيما وقعوا فيه. لماذا؟ لأن ذلك الخط التقني كان عليه أن يقدم التحليل البنائي الدقيق للكلمات قبل إجراء الميزان، وليس وضع الخط الخاص بالنحاة والصرفيين بدعا من القول فأهل الأصوات في عهدنا وضعوا خطأ مناسباً لشغلهم، والصرف والنحو أحوج إلى خط خاص أو في مثل حاجة أهل الأصوات". والجواب أن الصرفيين والنحاة لم يكونوا غافلين عن الخط الخاص ولم يكونوا جاهلين بخصائص الخط العربي، وأنهم إن تصرفوا كما فعلوا بالهمزة ومكانتها من الميزان الصرفي في المثال المذكور، فلأنهم كانوا يضعون التحليل البنائي المناسب لبنائهم الصرفي ولا يخرجون عنه، وإغفال الهمزة هنا والاعتراف بها هناك جزء من ذلك، وليس ذلك بدعا في الخطاب النظري عموما، فإنه كله قائم على قرارات نظرية وهذا معلوم لكل دارس للنظريات اللغوية حديثها وقديمها.

غايته أن الكتابة الإملائية بخطيتها واستقامتها تمثل تحليلا بنائيا خاصا، أو قد يكون التحليل البنائي مشتقا منها. وفي كل الأحوال فإن التحليل البنائي والخط أو

في صيغة تفاعل نجد زائدين بحسب الخط الإملائي العربي. الزائد الأول لا يغير النظام وهو التاء، والزائد الثاني يغيره لأنه يحل في وسط الجذر وهو الألف. نكتفي هنا بدراسة الكلمات بحسب الخط العربي، وإن كنا ندرك أن هناك تفاصيل تغيب بحكم ذلك الخط ولكن ذلك لا يؤثر في التحليل المراد. القول هنا هو إن الزائد الثاني إنما يغير النظام في الخط الإملائي لا في الخط الصرفي. كيف؟ في الخط الصرفي تكون الألف علامة منظمة للعين لا غير؛ أي يكون مرتبا في مستوى العناصر المنظمة لا في مستوى العناصر المنظمة. نكتب الفعل "فاعل" على الصورة التقريبية التالية:



ونكتب "تفاعل" بصورة مقارنة كما في الصورة 14



الإملائية تتبع التتابع الصوتي الظاهر بما فيه من عناصر متتابعة في خطوط مختلفة وصعد متباينة. والملاحظ أن الكتابة الصرفية ليست محصورة في نوع الرسوم المتقدمة فإنها يمكن وضعها في أشكال أخرى كالجداول المربعة والخطوط المنكسرة والدوائر والكرة وأقواسها والمكعب وكل شكل من ذلك أشد إبانة من غيره ويختار بحسب المراد والحالة، ولكننا نكتفي هنا بما أشير إليه.

التحليل البنائي في النحو

ليس أمر التحليل البنائي خاصا بالصرف، بل إنه في النحو أحضر وأبرز، فقد تحدث النحاة في القديم والحديث عن لا نظامية الجملة العربية والكلمة العربية، المقصود أنهم زعموا أن الزوائد في الكلمة العربية لا تأتي في شكل تتابعي سلسلي، وأن منها ما يحدث في وسط الكلمة كافتعل واخشوشن. وأما في النحو فزعموا أن الجملة العربية تعرف حرية في الترتيب تمنع من وضع قواعد حسابية كالتي تعمل للغات ذات النظام الثابت في النحو والصرف. هذا كله سببه أن هؤلاء النحاة، ومنهم مغاربة، كتبوا عن هذا الأمر عاملين بنظريات غريبة لا على سبيل تطبيق النظرية ولكن على سبيل تطبيق تطبيق النظرية. الأجنبي صاحب النظرية يطبقها على لغته فيأتي اللغوي العربي ويطبق التطبيق، ولا يقيم تحليلا بنائيا خاصا ومناسبا للنظرية التي يريد أن يطبقها. أقرب مثال لذلك ما صنع في المغرب من أبحاث قائمة على النظرية التوليدية. صاحب النظرية الأمريكي يمارس تحليلا بنائيا للإنجليزية قبل إيقاع النموذج التوليدي عليها، فيأتي اللغوي المغربي ويختلس التحليل البنائي المناسب للعاملية العربية ويوقع عليه النموذج التوليدي المختلس أيضا، غير منتبه إلى أن التحليل البنائي العربي القديم وضعه العرب لما يناسب نظريتهم العاملة، وأن كل نظرية تستوجب إقامة تحليل بنائي مناسب لها. ماذا كانت النتيجة؟ كانت اقتراح أنحاء وتحاليل لا يندفع بها إلا من شاء أن يندفع بها.

غايته أن هذه الأقوال عن نظام الجملة ونظام الكلمة لا سبب لها إلا اعتقاد اللغويين أن الكتابة الإملائية لا تمثل تحليلا بنائيا خاصا وأنها محايدة، والحقيقة أن الكتابة الإملائية غير محايدة وأنها تشتغل خادما لنظرية لا تتفك عنها. الكتابة النحوية

هي كتابة غير مرغمة على الخطية المستقيمة ولا على السطحية، من الجائز أن تكون دائرية أو كروية أو مكعبة، أو أن تكون ذلك كله وهو الأقرب. وحين زرت الكعبة قبل سنتين استوقفني شكلها وما حولها وتذكرت ما أنتقده على اللغويين القدماء والمحدثين من عرب وأوروبيين وغيرهم من خلط بين الكتابة الإملائية التي تمثل نظرا نحويا معينا، وبين إمكانات أخرى لخط سير الجملة اللغوية ثم حوقلت.

معاني الصيغ الصرفية

هناك في الصرف اتجاه طاغ تلقاء التحاليل البنائية التي تؤدي إلى وضع موازين عقيمة لا يعرف معناها الصيغي ولا يمكن القياس عليها، فبالنظر إلى المثال "شعور" أو "شحرور" أو "عصفور"، يكون الوزن هو فعلول لا فعلور. يحكم بالأصلية للراء لأن زيادة الراء ممتعة، لأنها ليست من حروف الزيادة فيبقى أن الوزن المصطفى هو فعلول. إن تجرد هذا المثال لا يكون مجوزا للقياس كالحال في الصيغ الاشتقاقية مثل الفعل والاستفعال، فلا يجوز القياس على عصفور ككتبور من الكتابة أو خروج من الخروج. لماذا؟ لجهل الصرفي بالمعنى الصيغي للوزن. لا ينحصر أثر الجهل بالمعنى الصيغي وأمر الحكم بإخراج الصيغ من التقعيد المترتب عليه، في الصيغ المجردة، ولكنه يمتد إلى الصيغ المزيدة كالحال في عنبس فإن الصرفيين رغم اختلافهم في زيادة النون هناك حكموا بسماعية الكلمة، فلا يصح أن يقاس عليها، مثل : كنتب وخنرج وما شابه ذلك، قياسا على عنبس وما شابهها. عرفوا بعض المعاني فحكموا بقياسية صيغها وما عجزوا عن إدراك معانيه، أدخلوه في السماع سواء أكان مجردا أم مزيدا، وسواء أكان من هذا الحجم أم من ذلك. لم يعجزوا عن معرفة بعض المعاني كالمطاوعة والاستفعال والفاعلية والمفعولية والمصدرية بالمعنى الصرفي وكل ما له اتصال بالكلمات غير المركبة. أما الكلمات التي يجوز فيها الانقسام إلى كيانين كلميين والتي لا تتناسب مع أغراضهم الحجمية التي أشرنا إليها من قبل والتي لا ينفع فيها التحليل البنائي الحرفي فعجزوا عن اكتشاف المعاني الصرفية فيها. وليس ذلك مستغربا لأن المعنى الصيغي يكون متصلا بدال واحد مستقل وينبغي قبل اكتشافه تحديد الكيان الصرفي المستقل المعادل لذلك الدال. أما حين يغيب ذلك التحديد فإنه تغيب القدرة على اكتشاف المعنى الصيغي المتصل به.

لو تجنب الصرفيون العرب القدماء الحكم على الكلمة بالتوحد البنائي والتجرد من التألف، لاكتشفوا أجزاء كلمية صغرى، ندعوها بالذيول أو الرؤوس بحسب مكانها، في نوع الكلم المطرود في صرفهم إلى دار السماع، ولفروا المعاني الصيغية من خلال معرفتهم بدور تلك الرؤوس والذيول ولما ظلت سماعية في صرفهم. لو فرضنا أن الصرفيين تخلوا عن عقيدة الحجم وما وراءها من تحليل بنائي فلم يتجنبوا الاعتراف بالعناصر الوسطى في الكلمة والجملة؛ أي بالعناصر غير الحرفية التي تتألف منها الكلمة والجملة، لاترفوا بأن كلمات مثل شعور تتألف من أربعة كيانات : الأول هو الكلمة نفسها والثاني هو الحرف والثالث هو الجزء الأول "شعر" والثالث هو الجزء الثاني الحامل لمعنى الصيغة "اور". مثل هذا يقال عن كلمات مثل : خنزير وعندليب وعسلوج وعفريت وعرجون وجلمود ورعوب وغربوب وغير ذلك مما لا يقاس عليه في الصرف العربي، والذي يبدو أن قيمته الاصطلاحية أعظم من قيمة الصيغ الاشتقاقية القياسية التي عليها الاعتماد في الغالب. ما الدليل؟ الدليل هو القوة الاصطلاحية الكامنة في اللغات المستعملة للكلمات المركبة التتابعية. لو اعترفوا بذلك وعرفوا المعاني الصيغية لتلك اللواحق لقاوا عليها، ولوجدنا في العربية كتب وسكروج ومنتير كخنزير وجهلول، ولكثر ذلك في الحديث والاصطلاح.

لم يقيسوا على ذلك لأنهم لم يستطيعوا معرفة معنى الصيغة من نوع الكلمات المركبة المتقدمة أو لم يريدوا أن يعرفوا لغرامهم بالاشتقاق النظامي كما سيرد. ما عرفوا معناه صار قياسيا وما لم يعرفوا معناه الصيغي صار سماعيا، أي يحفظ ولا يقاس عليه. لو حكموا بسماعية موازين الألفاظ المترجلة كفرس ورجل وحدها لجاز أن ندرك علة السماعية وغياب المعنى الصيغي، ولجاز أن نزع أن مد تقنية الميزان إليها كان من باب الشمول لا غير، إذ لا يتصور أن تكون الأسماء المترجلة حاملة لمعنى صيغي بالضرورة لكنهم لم يقفوا عند ذلك بل اتجهوا إلى الألفاظ الحاملة لدلائل المعنى الصيغي والتي تمثل أجود الأسلحة التعبيرية في العربية وطردوها إلى باب السماع وأنكروا ضمنا لا قولاً اشتمالها على معنى صيغي جامع. أمامنا أحد أمرين: الأول القول بشرعية البحث في الأوزان الصرفية، وفي هذه الحالة نطالب الصرفيين بمتابعة البحث عن المعاني الصيغية، في مثل عصفور وعفريت وغيرها مما فروا من البحث فيه بإعلان السماعية . لماذا؟ لأن معرفة الأوزان دون معرفة معاني الأوزان

جهد ضائع، والثاني القول بفساد البحث في الأوزان ما دامت غير مصحوبة بما يضمن لها القياسية بدليل عجز الصرفيين عن اكتشاف المعاني الصيغية لأغلب الكلمات العربية الممثلة بالخماسي والسداسي كعصفور وعندليب، ولأسماء أخرى ثلاثية مزيدة كفعال الذي تجتمع فيه أسماء أمراض وأسماء أخرى كاسم الطائر العقاب، وبدليل أن الصيغ القياسية الممثلة في الألفاظ المشتقة تمثل شيئاً قليلاً بالنسبة إلى الصيغ السماعية التي يجهل معناها الصيغي في الصرف العربي.

الكيانات الوسطى والمعنى الصيغي

في أمثلة من نوع "راكب ومركوب" لا يجد الصرفي صعوبة في استخراج معنى المفعولية والفاعلية والحكم بالقياسية، أما في مثل شعور فإنّه أمام كيان لغوي مركب من كيانين متتابعين أحدهما يحمل المعنى الصيغي، بلغة أخرى هذا النوع من الكلمات العربية المهمشة في باب السماع مؤلف من عنصرين متميزين لا من عنصرين متداخلين. بما أن الصرفي كان يبحث عن المعنى الصيغي في الوزن فقط، فقد عجز عن اكتشافه في العنصر المتميز مثل "اور" و"اير" و"اوج" و"اوم" وغير ذلك مما نجده في أواخر الكلمات العربية السماعية مما فوق الرباعي، وفي كلمات ثلاثية مزيدة مثل حمراء وسكران.

اليوم نجد أن معظم الاصطلاحات الجديدة لا تخرج في الغالب عن الصيغ القياسية من فاعل ومفعول ومستفعل وفعل وما شابه ذلك، وفي ذلك ما فيه من تقفير للعربية ومصطلحاتها، إنه تقفير يتزايد خطره حين نعلم أن الكيانات اللوحيّة من نوع "اوج" و"اور" و"اون" و"اود" وغير ذلك قد تكون في باب الاصطلاح أجدى وأعظم نفعاً من الجانب الاشتقاقي القياسي المستولي الآن على عقلية أهل الاصطلاح، والدليل ما هو حاصل في لغات تتغلب فيها البنيات التتابعية صرفاً ونحواً على البنيات الاشتقاقية التفسيرية. ما ذنب العربية إذ تسجن في جانبها الاشتقاقي القياسي ويستبعد منها جانبها الأعظم ألا وهو جانبها التتابعي الحسابي التسلسلي في تأليف الكلمات؟

لم يستطع العرب القدماء ولا نستطيع نحن أن نعرف المعنى الصيغي لمثل هذه الكلمات قبل تحديد وإحصاء هذه اللواحق. ما دمنا نعد الكلمة كلها مجردة ومزيدة كيانا واحداً فإننا لن نستطيع أن نعرف ذلك المعنى، ولن نستطيع إخراج هذه الكلمات من

السماعية إلى القياسية وسيظل الاصطلاحيون قابعين أمام الصيغ الاشتقاقية الفقيرة بالنسبة لهذه الخصوصية الثرية التي طردت إلى السماع. نعم إن الاكتفاء بالصيغ الاشتقاقية القياسية تفقير للعربية وإدخال للغموض على معانيها، أي فقر أعظم من إطلاق اسم الحافلة على المركبة العمومية المعروفة والحال أن الحافلة نعت لا غير؟ وأي فقر أعظم من إطلاق المعلومة مقابل "لانفورماسيون" والحال أن المعلومة نعت كذلك؟ تحول كثير من النعوت إلى أسماء وفي ذلك ما فيه من غموض ودليل على الفقر، ولا أظن أن السبب شيء آخر غير الحكم بسماعية الأساسي والجوهري في العربية وتهميشه. لننظر في كلمة أخرى مما كان التناول الصرفي سببا في تهميشه في الوعي العربي، والحقيقة أن ما ضرب من أمثلة من قبل دليل على ذلك ولكننا نعد الأمثلة. كروس هو العظيم الراس، الواو عند الصرفيين زائدة والوزن هو فعول، الحال مثل ذلك في عطود. القول بالزيادة والبحث عن الحجم لم يمكنهم من معرفة المعنى الصيغي، ذلك غير ممكن مع الحكم بوحدة الكلمة صرفيا، إذن لا يمكن القياس عليها وتعزل. لو اتخذوا طريقا آخر وقالوا إن الكلمة مؤلفة من "كرو" + "اس" وأن الأخرى مؤلفة من "عطو" + "اد" لاقتربوا من الطريق الذي يكشف المعنى الصيغي. دلامص وقمارص وكلمات أخرى ننفر منها بحكم نشوتنا على احترام الصيغ القياسية في الصرف والتي لا ننفر من مثيلاتها في اللغات الأوروبية لنشوتنا في تلك اللغات على احترام الصيغ المركبة، دلامص وقمارص الأولى فاعل، والثانية فاعل وزنا. ما معنى هذين الوزنين؟ لا شيء. إذن فليقدف بها إلى السماع. لننظر إلى التحليل المقابل: قمار + اص دلام + اص. بينهما تقارب شديد حين ينتبه إلى الكيانات المؤلفة وبينهما تباعد حين ينظر إليهما بحسبانهما كيانين متوحدتين.

الغاية من هذا الحديث الإشارة إلى الثراء الذي تقدمه هذه اللواحق غير الحرفية وإلى كثرتها في العربية، وإلى فضل الصرفيين القدماء في الاحتفاظ بها في كتبهم، وإلى ضرورة الاعتناء بها في الاصطلاح، وإلى تفوقها على الجانب الاشتقاقي في العربية، وخصوصا في الإنتاج المصطلحي وإلى أن ما تفوقت به بعض اللغات الأجنبية هو عينه الموجود في العربية بصورة تفوق ما في اللغات الأخرى، ولكنه مهمش فيها لأسباب صرفية موروثية.

المعاني الصيغية للواحق

بعض الأمثلة

تقدم لنا أن السبيل إلى استقصاء أمر المعاني الصيغية غير المعاني الاشتقاقية القياسية، وتوسيع مجال القياس إلى الجانب السماعي الذي هو السبيل إلى إثراء الإمكانيات الاصطلاحية للعربية، يتم بالاتجاه إلى إحصاء اللواحق والاعتراف بالعناصر الوسطى في الكلمة العربية والانصراف عن عقيدة التوحد الصرفي كما وصفناها من قبل. هل من مثال على ذلك؟ لننظر في كلمة خنزير التي هي بحسب قواعد الصرف العربي خماسي مجرد، وقد يجوز لصرفي أن يدعي أنها رباعي مزيد بالياء. في الحالين هي كلمة واحدة متوحدة على وزن فعيل. لكن ليس لها معنى صيغي وهي على هذه الصورة كشأن كثير غيرها. ما العمل؟ لنجرب أن ندعي أنها مؤلفة من خنز + اير. في هذه الحالة نكون أمام جذر هو خنز واير الذي هو اللاحقة الصرفية. الخنز معروف. السؤال هو ما الفرق بين خنزير وخنز أو غيرها من الصور القياسية التي تجوز في فعل خنز؟ لنفترض أننا أحبنا بأن قلنا أن "اير" ذيل صرفي يتصل بالمصادر للدلالة على الصفة الثابتة المحايدة للموصوف التي لا تزول عنه ولنتذكر "قطمير" وأن الذيل فيها يدل أو يجوز أن نفترض أنه يدل على ثبوت الصغر. لنفترض أن هذا الجواب صحيح فكم من المعاني تدخل إلى العربية بعد ذلك، وكم من المصطلحات التي ينبغي إقامتها على مثال خنزير في مختلف المجالات. يحضرنى اسم الوعاء الذي ليس حافلا بما فيه في كل الأوقات والوعاء الحافل بذلك في كل وقت. ألا يصح أن ينحت سم حفليز على وزن خنزير لهذا وأن يترك نعت الحافل لمن يحفل ثم يفرغ؟ قد يجيب قوم بأن هذا يذهب عن العربية بهاءها وشخصيتها، والجواب أن أمامهم أحد أمرين: إصلاح الصرف العربي بما يضمن العدل في التعامل بين كل الكلمات العربية وإثراء الإمكانيات الاصطلاحية والتعريبية لأهل العربية أو الوقوف عند الأحكام الصرفية وما أنتجته من امتياز للصيغ الاشتقاقية القياسية وفقر للقوة الاصطلاحية العربية يصدم المراجع عند أدنى مراجعة لقواميس المصطلحات، إذ تجد فيها اللفظ الواحد مترددا بمعان مختلفة في مجالات متعددة متباينة، وتجده فيها منقولا من العاقل إلى غير العاقل أو من الثابت إلى المتنقل أو من العرضي إلى

الجوهري... إلخ، ثم لا يظل في ذهنك بعد ذلك، إلا أن عربية أهل الاصطلاح محاصرة بفقر في المعجم، أو فقر في الصرف، ومعنى ذلك متقارب يصب بعضه في بعض.

لننظر في كلمتين أخريين : جلمود وعنقود. ما معنى "اود" الصيغي في الكلمتين. لنفترض مرة اخرى أن "اود" تعني الاقتطاع. عنقود تكون هي "عنق+اود" العنق معروف والعنقود له عنق يقطع منه. لنفترض إذن أن المعنى الصيغي هو أن ما قبل الذيل الصرفي "اود" يكون مقتطعا مفصولا بقوة فاصلة. لننظر إلى جلمود ولننذكر قول الشاعر عن جلمود صخر حطه السيل من عل. الجلم هناك مقتطع كالعنق، و"اود" دليل صرفي على الاقتطاع. ومعنى ذلك أن الجلمود لا يقال إلا عن الجزء المقتطع من الصخر بقوة كالريح أو السيل لا على الصخر مطلقا. لنفترض أننا قبلنا ذلك، ألا يكون من الواجب بعد معرفتنا بالمعنى الصيغي أن ننحت كلمات مناسبة للمقتطع من المادة سواء أكانت نباتا أم صخرا أم حديدا؟ الشهبود الذي يجوز أن ننحته في هذه الحالة يعني الشهاب المقتطع بقوة معلومة للواصف لا مطلق الشهب. إن هذه مجرد أمثلة ويستطيع من شاء أن يتأمل في سكران مثلا فهي أيضا من الكلمات ذوات الذيل وأن يتساءل عن سر امتناع ساكر وعاطش، وأن ينظر في زرقم والفرق بينها وبين أزرق، ولماذا تركت الأولى وماذا حل محلها وما المعنى الصيغي للذيل "ام" ومثلها فسحم مع فسيح ودلقم بكسر الدال مع مندلق. القائمة طويلة ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق. لكن لا بد أن ننتبه إلى كلمات ذات أصل رباعي ومن الفطنة أن لا تضم إلى معاني الذيل الصرفية كما بينت هنا ومن الجائز أن يختلف فيها . من ذلك لفظ "عربيد" فإنه ليس كرعيد ذي الذيل الصيغي الواضح. رعيد ثلاثي متصل بالذيل في الصرف الانقسامي، وعربيد خماسي رباعي مزيد وميزانهما مختلف، أما في الصرف الموروث فوزنهما واحد.

أحكام الصرف العربي ليست خاصة بالعربية

نريد قبل الانطلاق إلى ذلك أن نؤكد أن مراقبة الكيانات المتتابعة في اللغات الأخرى أبعد صرفي هذه اللغات عن الاعتناء الشديد بالاشتقاق بالمعنى العربي على الرغم من أن ذلك الاشتقاق موجود في تلك اللغات بدرجات متفاوتة. الفرنسية مثلا لا

تخلو من نواح اشتقاقية نظامية، وإن كان صرفها كباقي اللغات الأوروبية سماعيا في جملته بدرجة تفوق ما عليه السماع في الصرف العربي، لكن مع ذلك كانت النماذج الصرفية والنحوية تقوم عندهم على الإلحاح على الجانب التتابعي، حتى إن التوليديين كانوا في بعض أقوالهم ينصرفون إلى تعريف نحوهم بكونه بحثا في قوانين التتابع اللغوي التركيبي وغيره. من جهة أخرى وبطريقة عكسية فإن الأحكام الصرفية العربية جازت قيامها في اللغات الأوروبية بشكل يقارب ما عليه الحال في العربية. يمكن مثلا تصنيف الأفعال والأسماء الفرنسية وغير الفرنسية بحسب الحجم إلى موازين ثلاثية ورباعية وخماسية وأكثر من ذلك، ويمكن أيضا البحث في الزائد والأصلي من حروف الكلمة الفرنسية وفي إبدالها وإعلالها وقلبها. كل ذلك ممكن. وقد جربت شخصيا تطبيق أحكام الصرف العربي على الفرنسية فوجدت أن السبيل منفتح لا مانع منه ولكن الناتج سيكون في النهاية أوزانا جديدة وأحكاما في الزيادة وأصناف التغير جديدة لا تشبه العربية. وهذا طبيعي فليس ينتظر أن يكون الزائد أو المبدل أو المقلوب أو الموازين متطابقة متعادلة. لكن المراد هو الإشارة إلى أن أحكام الصرف العربي ليست خاصة بالعربية. وإن كان لذلك من معنى فهو الإشارة إلى الفرق بين العربية والأنحاء الصرفية والتركيبيية التي توضع لها. من حقنا أن ندافع عن العربية لكن ليس من حقنا أن لا نتأمل فيها من جديد، وأن ننتقد الجوانب النظرية التي ظلمتها في الفكر اللغوي العربي الموروث. ليس انتقاد الصرف العربي انتقادا للعربية، ولكنه ممارسة لحب موروث نكنه لها في كل وقت.

ملاحظة خاتمة

اعتاد الكتاب إرفاق بحوثهم بمراجع ومصادر، وبما أن هذه المقالة جدالية وليست استطلاعية، فإننا نستغني هنا عن ذلك موجهين نظر القارئ المطلع إلى أنها تدور في فلك المباحث الصرفية العربية من سيبويه والخليل إلى الزنجاني والميداني وبحرق اليميني مع المرور بالمازني وابن جني وابن يعيش والاسترابادي.

ملاحظة أخرى: كل الأنظار تظل نسبية والحق ما جاء في سورة الرحمن عن

البيان وتعليمه ومعلمه.